نسبة التراجعات 3.61 في المئة ... ومؤشر كويت 15 خسر 2.19 في المئة

«بيان»: المشهد السياسي هو المحرك الرئيسي لاتجاه سوق الكويت

■ جميع قطاعات سوق الكويت تراجعت نهاية الأسبوع الماضي

■ نسبة خسائر الموشر السعري وصلت إلى حاجز 0.18 في المئة

قال تقرير صادر عن شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للاوراق المالية انهى تعاملات اكتوبر مسجلاً خسائر قوية لمؤشراته، إذ سجل المؤشر السعري تراجعاً نسبته 3.61 في المئة، فيما خسر مؤشر كويت 15 بنسبة 2.19 في المئة. من ناحية اخرى، تراجع المؤشر الوزني بنسبة 2.66 في المئة.

واضاف: وقد كان تاثير المشهد السياسي المحلي هو المحرك الرئيسي لاتجاه السوق خلال الشهر الماضي، خاصة في النصف الاخير من الشهر، حيث مر السوق بمرحلة سقوط حر اسفرت عن نفسها في شكل موجة بيعية شملت طيف واسع من الأسهم سواء القيادية او الصغيرة على حد سواء، قبل ان يخفف السوق من خسائرة بعض الشئ في نهاية الشهر مسجلا تماسكا ملحوظا.

ومضى: هذا ولم يكن المشهد السياسي هو المؤثر الوحيد على مسار التداولات، إذ شهد السوق حالة تحفظ كلاسيكية انتظاراً لنتائج الشركات المدرجة عن التسعة شهور المنقضية من عام 2012، وسط تخوفات من تعرض بعض الأسهم للايقاف إذا ما تجاوزت المهلة القانونية الممنوحة للإعلان، والتي تنتهي في منتصف نوفمبر.

وواصل: وعلى صعيد الاداء السنوي لمؤشرات السوق، قمع نهاية الشهر الماضي وصلت نسبة خسائر المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 0.81 في المئة، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 0.31 في المئة. في حين وصلت نسبة خسارة مؤشر كويت 15 إلى 2.05 في المئة، مقارنة مع مستوى افتتاحه يوم تطبيق نظام التداول الجديد في السوق. وأكمل: واقفل المؤشر السعري مع نهاية اكتوبر عند مستوى 5,766.96 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 3.61 في المئة عن مستوى إغلاق سبتمبر، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة بنسبة بلغت 2.66 في المئة بعد ان أغلق عند مستوى 406.87 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 979.49 نقطة، متراجعا بنسبة 2.19 في المئة. وقد شهد السوق هذا الاداء في ظل تباين المتغيرات الشهرية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الشهر الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 12.19 في المئة ليصل إلى 25.96 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 16.73 في المئة، ليبلغ 338.55 مليون سهم.

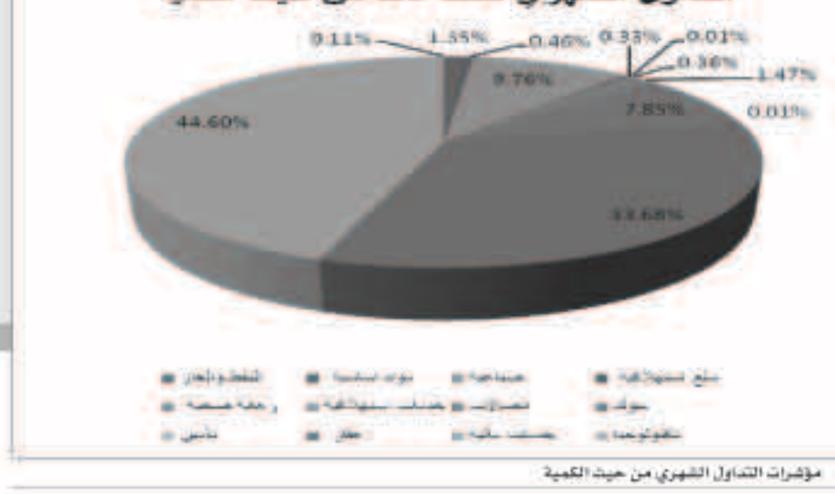

مؤشرات التداول الشهري من حيث الكمية

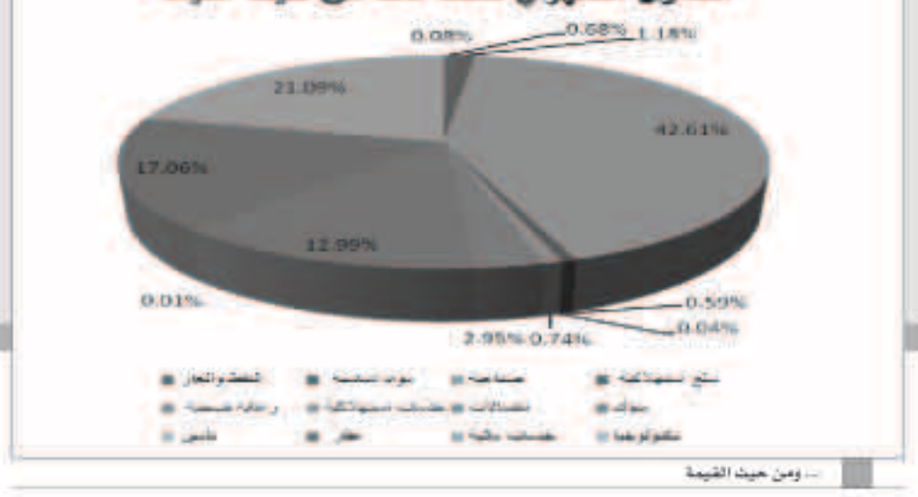

... ومن حيث القيمة

■ السوق شهد حالة تحفظ واحدة كلاسيكية انتظاراً للنتائج المالية للشركات

■ قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي

مؤشرات القطاعات

تراجعت كل قطاعات سوق الكويت للاوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاعي المواد الأساسية والتأمين، حيث سجل قطاع المواد الأساسية ارتفاعا نسبته 5.60 في المئة، منهيا تداولات الشهر عند مستوى 986.33 نقطة. فيما سجل مؤشر قطاع التأمين نموا نسبته 1.75 في المئة، عندما أغلق عند مستوى 885.85 نقطة.

أما القطاعات التي سجلت تراجعا، فقد تصدرها التكنولوجيا، إذ أغلق مؤشره عند 846.31 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 9.93 في المئة، تبعه قطاع الاتصالات الذي أنهى مؤشره تعاملات الشهر مسجلا انخفاضا نسبته 7.84 في المئة، مغلقا عند مستوى 865.83 نقطة. أما المرتبة الثالثة بين القطاعات التي سجلت تراجعا، فكانت من نصيب قطاع الخدمات المالية، والذي أنهى تعاملات الشهر عند مستوى 803.34 نقطة، بتراجع نسبته 6.05 في المئة. من ناحية اخرى، كان قطاع النفط والغاز هو الأقل تسجيلا للخسائر، بعد أن سجل تراجعا بنسبة 0.64 في المئة، منهيا الشهر عند مستوى 906.55 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 3.01 مليار سهم شكلت 44.60 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 33.68 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 2.27 مليار سهم للقطاع. المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعة، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 9.76 في المئة، بعد ان وصلت إلى 659.23 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الاولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.59 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 168.85 مليون د.ك.. وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.37 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 136.59 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.07 في المئة، وذلك بعد ان بلغت 104 مليون دينار.

«بين آند كومباني» تضم خبير استثمارات مالية إلى قائمة شركائها

«دبي»: كشفت «بين آند كومباني» «Bain | Company»، الشركة العالمية الرائدة في مجال الإستشارات الإدارية، عن ترقية الكسندر دي مول إلى شريك عالمي. ويمتلك دي مول، المقيم في الإمارات العربية المتحدة، خبرة دولية واسعة في مجال صناديق الأسهم الخاصة وإدارة المستثمرين الماليين وصناديق الثروة السيادية.

وانضم دي مول إلى «بين آند كومباني» في العام 2002، حيث عمل في عدد من المكاتب الفرعية التابعة لها، بما في ذلك مكاتب بروكسل ونيويورك وبوسطن، قبل الانتقال إلى مكتب دبي في العام 2009. وعمل دي مول مع العديد من المستثمرين في مختلف المجالات الحيوية، مثل صناديق الثروة السيادية وصناديق الأسهم الخاصة فضلاً عن الشركاء المحدودين، حول سلسلة من المواضيع المحورية التي تتراوح بين التقصي الاستراتيجي اللازم والاستراتيجيات الاستثمارية والهيكلية المؤسسية والعمليات التشغيلية والإدارة. ويشتمل نطاق خبرة دي مول على قطاع السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية والخدمات والنفط والغاز. وتعليقاً على هذه الخطوة، قال جيمس هادلي، مدير عام «بين آند كومباني الشرق الأوسط»: «يشرفنا الإعلان عن ترقية الكسندر دي مول ليصبح شريك عالمي لـ «بين آند كومباني» وأحد القيادات العليا في مكتب دبي. ولطالما كان دي مول مستشاراً موثوقاً بالنسبة لعملائنا، لا سيّما وأنه قدم مساهمات قيّمة على مستوى مساعدتهم على تحقيق نتائج استثنائية على الرغم من التحديات الهائلة في ظل الواقع الاقتصادي الراهن. لذا فإننا نتطلع بتفاؤل حيال الإضافة النوعية والقيمة العالية التي سيواصل دي مول تقديمها لعملائنا وشركتنا على السواء».

دي مول

ميزانية الإمارات الجديدة ستدعم مناخ الاستثمار

«دبي»: قال مسؤول كبير إن 44.6 مليار درهم، أي ما يقدر بنحو 12 مليار دولار من ميزانية الإمارات الاتحادية تركز في مجملها على الخدمة الاجتماعية، والتي ستكون داعما رئيسا لتحسين المناخ الاستثماري للدولة وزيادة قدراتها التنافسية.

هذا وأشار يونس الخوري، وكيل وزارة المالية في حديث له مع «غلف نيوز» الى أن الإمارات أولت البنية التحتية، والرعاية الاجتماعية ومناخ الاستثمار والتنافسية اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة.

وأضاف أن الحكومة بدأت التركيز على مشاريع التنمية الاجتماعية بهدف تحسين البنية التحتية من طرق، مياه وكهرباء، بناء المستشفيات والمدارس، وهو مؤشر إيجابي لضمان رفاهية المواطنين والوافدين على حد سواء، بالإضافة الى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية للبلاد تماشيا مع الخطة الاستراتيجية للدولة لعام 2020.

وصرح الخوري بأن زيادة نصيب الخدمات الاجتماعية وصل لـ51 في المئة من الميزانية، وتلاه قطاع التعليم بنحو 22 في المئة، في حين شمل المياه والكهرباء 12 في المئة ليشكل إجمالي ميزانية التنمية الاجتماعية 85 في المئة. هذا ويذكر أن الميزانية المالية الجديدة هي امتداد لخطة الحكومة الاستراتيجية لثلاث سنوات قادمة بإجمالي 133 مليار درهم لتنفيذ مشاريع بنية تحتية. وقال الدكتور نعمان عاشور، وهو محلل اقتصادي، إن الميزانية الجديدة زادت بنحو ملياري درهم، بزيادة تقدر بنحو 4 في المئة، حيث تم تغطية العجز في الميزانية والذي قدر بنحو 600 و800 مليون درهم بسبب ارتفاع عامل الثقة بالاقتصاد الإماراتي وزيادة معدلات الودائع المالية من دول أخرى في بنوك الدولة.

وأضاف أن حجم الودائع المالية من دول أخرى في البنوك الإماراتية يقدر بنحو 137 مليار دولار، منذ بداية الاضطرابات السياسية في دول الربيع العربي. من جهة أخرى، فإن عدد الشركات الاستثمارية في الدولة ارتفع في عام 2011 ليصل لنحو 15 ألف شركة جديدة.

مصر: توفير 25 مليار جنيه من وقف نزيف الفساد

■ لن يتم التصالح مع رموز النظام السابق عدا المستثمرين الجادين

■ عملية استرداد الأموال تعتمد على إرادة الدولة

القاهرة - «وكالات»: أعلنت الحكومة المصرية أنه لن يتم التصالح مع رموز النظام السابق المسجونين حاليا، وأنه ليس هناك تصالح مع الفساد وسيتم فقط التصالح مع المستثمرين الجادين، وأكدت أنه تم استرداد أراض وفروق أسعار حقيقية للأراضي التي خصصت في السابق بما قيمته عشرات المليارات من الجنيهات.

وقال وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية، الدكتور محمد محسوب، إن عملية استرداد الأموال تعتمد على إرادة الدولة صاحبة المال، وإنه قد تم التحدث مع المسؤولين السويسريين وسيتم تحويل الأموال المهربة من رموز النظام السابق إلى مصر قريبا، مشيرا إلى أنه لم يتم تتبع الأموال المهربة بالخارج حتى الآن وأن ما يتم استرداده هو ما تم بالفعل تجميده.

وأوضح أن مكافحة الفساد المالي والإداري ستوفر خلال العام المالي الجاري 25 مليار جنيه، وأننا نطرح عددا كبيرا من التشريعات وأن الأمر يحتاج تضامنا بين العمل الحكومي والمجتمعي، وأن عدة قرارات ستصدر الأسبوع المقبل تتعلق بتشكيل لجان حكومية ومدنية بهدف مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة وتكافؤ الفرص والقيام بدور رقابة على المؤسسات الحكومية.

ووصف محسوب عدم استرداد المليارات المصرية المهربة للخارج حتى الآن بالكارثة، وأننا بحاجة لإطلاق حملة لتتبع الأموال في الخارج.

وفيما يتعلق بموقف الحكومة من حكم المحكمة ببطلان عقد استغلال منجم السكري، قال محسوب إنه تقرر تشكيل لجنة لرفع توصيات لمجلس الوزراء بهذا الشأن، وفيما يتعلق بالاقتراض من الخارج ذكر محسوب أن مصر في حاجة إلى رفع مستوى الائتمان لقدرة التعامل مع السوق الدولي وحينها لن يكون الاقتراض قرارا حكوميا وإنما سيكون قرارا شعبيا.

وأوضح محسوب أن تشكيل لجان لمكافحة الفساد لا يتعارض مع مهمة الجهاز المركزي للمحاسبات لأن الجهاز سيراقب الأداء الحكومي، لكن اللجان ستراقب الفساد في مختلف المجالات ومنها عدم تكافؤ الفرص والفساد في الهيكل الإداري.

وأشار إلى أن الدولة ليس بها آليات لمكافحة الفساد، لافتا إلى أن الأموال التي تم تجميدها في الخارج باعتبارها منهوبة من مصر تصل إلى بليار و300 مليون دولار، موضحا أنه يجرى إعداد قانون لحماية المبلغين والشهود لفتح الباب للتعرف إلى ما تم تهريبه بالإضافة إلى إعداد قانون لتتبع الأموال في الداخل أيضا.

وقال إن الحكومة تعمل حاليا وفي المستقبل وفق رؤية تتضمن أحداث توازن بين كيفية زيادة الاستثمارات وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد المالي والإداري وأن ذلك يقتضي وضع خطة محددة.

وعن قرار غلق المحال التجارية في العاشرة مساء والذي سيبدأ تنفيذه من يوم السبت المقبل، أوضح الوزير أنه سيتم تنفيذ هذا الأمر في جميع المحافظات في الموعد المحدد، خاصة أنه قد صدر قرار بالفعل بهذا الخصوص، لافتا إلى أن مثل هذا القرار قد يحد من ازدياد حالات التحرش الجنسي التي ظهرت مؤخرا.

وبالنسبة للعدالة الاجتماعية، أوضح محسوب أنها تقتضي إعادة النظر في الحدين الأدنى والأقصر للأجور ووضع قانون جديد للوظيفة العامة بالدولة وأن الحكومة تعمل على وضعه الآن، مشيرا إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب معالجة موضوع الدعم والوصول إلى طريقة لوصوله لمستحقيه وتستفيد منه الطبقات الأكثر فقرا.

وبالنسبة للاستثمار وفتح فرص عمل جديدة قال الوزير إن المطروح هو إشعال المنافسة بين الأقاليم الاقتصادية المصرية السبعة وتنفيذ محور قناة السويس لتصبح العاصمة الاقتصادية لمصر وبما يوفر 700 ألف وظيفة وتوسعة الموانئ على هذا المحور وتحويل المنطقة من ممر مائي إلى منطقة خدمات وصناعات تحويلية وبحيث تصبح مقرا لتحويل النصف مصنعة للعالم أجمع.

مصر للطيران تنقل 5008 حجاج على متن 20 رحلة

مصر للطيران

تبدأ شركة الطيران السعودية اليوم الجمعة تكثيف رحلاتها الجوية من مطاري جدة والمدينة المنورة، بمعدل 16 رحلة منتظمة وإضافية يوميا لنقل 40 ألف حاج خلال موسم عودة الحجاج الذي ينتهي بنهاية الأسبوع المقبل.

وقال مساعد رئيس مجلس إدارة شركة ميناء القاهرة الجوي ورئيس لجنة الحج بالمطار، شريف الوكيل، إنه تم تخصيص صالة الوصول رقم 3 للحجاج القادمين على الطائرات السعودية من جدة، والمدينة بمبنى الركاب رقم 1، مع اتخاذ كافة التدابير لسرعة خروج الحجاج إلى الدائرة الجمركية في أقل وقت وتدعيم صالة الوصول بأعداد إضافية من ضباط جوازات وحجر صحي وجمارك.

في سياق متصل، تبدأ شركة مصر للطيران، اليوم الخميس، بتسيير أولى رحلات العودة من المدينة المنورة، بالإضافة إلى رحلات العودة من مطار جدة حيث ستقوم الشركة بنقل 5008 حجاج على متن 20 رحلة جوية بواقع 18 رحلة من جدة ورحلتين من المدينة المنورة.

وقال رئيس شركة مصر للطيران للخطوط الجوية، الطيار رشدي زكريا، إن الشركة ستنقل 4572 حاجا على متن 18 رحلة جوية تقلع من مطار الملك عبد العزيز بجدة، تصل جميعها على مبنى الرحلات الموسمية بمطار القاهرة لنقل حجاج قرعة الدقهلية وجنوب سيناء وبورسعيد وحجاج شركات السياحة ومن ضمنهم رحلة واحدة تصل إلى مطار برج العرب بالإسكندرية لنقل حجاج قرعة البحيرة.

وأشار زكريا إلى أن الشركة ستقوم بنقل 436 حاجا على متن رحلتين من مطار الأمير محمد بن عبد العزيز بالمدينة المنورة تصل أحدها إلى مبنى الرحلات الموسمية بمطار القاهرة الدولي والأخرى إلى مطار برج العرب بالإسكندرية وذلك لنقل حجاج رئاسة الوزراء وحجاج السياحة والترانزيت.

يذكر أن شركة مصر للطيران قد نقلت حتى أمس الأربعاء نحو 10633 حاجا على متن 39 رحلة جوية اقلعت جميعها من مطار الملك عبد العزيز بجدة.

قطر وأبوظبي تبقيان إمداداتهما من الخام دون تغيير

طوكيو - «رويترز»: قالت مصادر تجارية أمس إن قطر وهي من صغار المنتجين في أوبك أخطرت مشتريا آسيويا واحدا على الأقل بأنها ستمدد بكل الكميات المتعاقد عليها من الخامين البري والبحري في ديسمبر دون تغيير عن نوفمبر. وتخصص قطر كميات متساوية من الخام لزبائنها، ومنحت المشترين خيار طلب ما يزيد أو يقل 5 في المئة عن الكميات المتعاقد عليها وهو نفس ما فعلته لشهر نوفمبر. وكانت الخطوة متوقعة إذ إن قطر تمد زبائنها بكل الكميات المتعاقد عليها من الخامين منذ 2009.

وفي السياق ذاته، قالت المصادر إن شركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك ستمد عملاءها في آسيا بكامل الكميات المتعاقد عليها لشهر ديسمبر دون تغيير عن نوفمبر. وأدنوك هي مصدر النفط الرئيس للإمارات العربية المتحدة العضو بمنظمة أوبك. وقالت المصادر إن أدنوك أخطرت المشترين الآسيويين إنها ستمدهم بكل الكميات المتعاقد عليها لشهر ديسمبر من خاماتها الأربعة الأساسية وهي مربان وزاكوم السفلي وام الشيف وزاكوم العلوي. وأضافت المصادر أن الشركة التابعة لحكومة الإمارة لم توضح بعد إن كانت ستمنح المشترين خيار طلب كميات تزيد أو تقل 5 في المئة عن الكميات المتعاقد عليها للتحميل في ديسمبر.

سيتي: نتوقع فائضاً مالياً لأبوظبي يتجاوز 76 ملياراً

أشاد التقرير الشهري الصادر عن «سيتي ريسيرتش» التابعة لمجموعة «سيتي المصرفية» بسياسة القروض الجديدة التي أقرتها حكومة أبوظبي والتي تأتي في إطار خطتها لتنسيق الأنشطة المالية للشركات التابعة لها على المستوى المركزي بهدف ضبط اندفاعات الدين العام.

واعتبر التقرير القرار خطوة على طريق تعزيز إشراف حكومة أبوظبي على أنشطة شركاتها، وهذا يعني أن تأثير هذا الإطار القانوني على دعم الحكومة لتلك الشركات سيكون إيجابيا، وفقا لصحيفة الخليج الإماراتية.

ونوه التقرير بإطلاق مشروع المرحلة الأولى من ميناء خليفة الذي من المتوقع أن يتعامل مع 5.2 مليون حاوية نمطية وتخفيف الضغط على ميناء زايد الذي يتحول تدريجيا إلى ميناء سياحي، وأكد التقرير إلى أن حكومة أبوظبي تملك قدرات مالية تمكنها من إنجاز مشروعاتها الاقتصادية الرئيسة وتمويل الدين الحكومي بيسر وسهولة.

وتوقع التقرير فائضا ماليا يزيد على 76 مليار درهم لدى حكومة أبوظبي أو ما يعادل 9 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي.

الطاير: ربط الكهرباء بالخليج يزيد من كفاءة الشبكات

«العربية. نت»: نفى نائب رئيس «المجلس الأعلى للطاقة» سعيد محمد الطاير في دبي ما جاء على لسانه في صحيفة «الاقتصادية» السعودية، حول عدم وجود جدوى من مشروع الربط الكهربائي الخليجي، في ظل تشابه الظروف المناخية في دول مجلس التعاون، مؤكدا في بيان صحافي أن ذلك مخالف للواقع. وقال الطاير: إن ربط الشبكات يوفر دائما فوائد كبيرة سواء في تبادل الطاقة في الظروف العادية أو في الظروف الطارئة وفي تقليل الاستثمار في محطات إنتاج جديدة للشبكات المرتبطة.

وأضاف الطاير أن الربط يزيد من اعتمادية وكفاءة الشبكات وأنه من المفضل تعزيز ربط الشبكات في دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير قدرات تبادل أعلى من القدرات الحالية لمشروع الربط التي حددت سابقا بما لا يتماشى حاليا مع قدرات التبادل المطلوبة، وربما استوجب ذلك تعزيزا للربط بخطوط جديدة أو رفع جهد الربط.

وأوضح الطاير أن أية مشاريع ربط أخرى، سواء إقليمية أو عالمية سيكون لها إضافة ايجابية لتبادل الطاقة نظرا لاختلاف أوقات الذروة.

كما أوضح أن إمارة دبي تحصل على 99 في المئة من طاقتها الكهربائية باستخدام الغاز، لافتا إلى سعي الإمارة إلى تقليل نسبة الغاز إلى 71 في المئة، وإحلال بدائل أخرى تتمثل في الطاقة الشمسية بنسبة 5 في المئة، و12 في المئة من الفحم النظيف، و12 في المئة من الطاقة النووية، وذلك وفقا لاستراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الكهربائي من الطاقة الشمسية إلى 1000 ميغاوات.